الثورة
السبت 30 رمضان 1433 هـ - 18 أغسطس 2012م العدد (17441)

استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي تؤكد على أهمية تطوير برامج الوقاية والمكافحة لتقليل تأثير الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

■ ،،أعدها للنشر/ منصور شايع

أكدت استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي في ما يخص الصحة الحيوانية والحجر البيطري على اهمية تطوير برامج الوقاية والمكافحة لتقليل تأثير الأمراض العابرة للحدود والأمراض الناشئة على اساس شبكات ونظم المعلومات الحديثة، ومن خلال تحسين التنسيق مع جميع الجهات المعنية لما من شأنه زيادة انتاجية الماشية والإنتاج الحيواني في جميع أنحاء البلاد لتوفير مستوى أفضل من البروتينات الحيوانية للمواطنين وزيادة العائد الاقتصادي ورفع مستوى الدخل لمربي الماشية.

وأوضحت الاستراتيجية، حصلت "الثورة" على نسخة منها، بضرورة خلق بيئة مواتية لتعزيز وتعميم الخدمات البيطرية وتوزيع الأدوية المقدمة من القطاع الخاص. وتكثيف تدابير الرقابة لمكافحة الأمراض المشتركة. مشيرة إلى أهمية تنفيذ الإجراءات الصحية والتفتيش المنتظم على المنتجات ذات الأصل الحيواني على مستوى البلاد ككل. وبحسب الاستراتيجية فإن الهدف العام للخدمات البيطرية هو تقليل النفوق والحد من انتشار أمراض الثروة الحيوانية من خلال البرامج الوقائية وتقديم خدمات بيطرية نوعية لعلاج الأمراض الحيوانية لحماية الانسان من الأمراض المشتركة وضمان نوعية وسلامة المنتجات الحيوانية.

وفي جانب الوقاية والسيطرة على الأوبئة لفتت إلى ضرورة التقليل من تأثير الأوبئة الحيوانية على الثروة الحيوانية الوطنية إلى الحد المقبول على المدى المتوسط ومنع دخول البلاد أي اوبئة وأمراض حيوانية جديدة. اقترحت الاستراتيجية القيام بترصد سلبي (خامل) يعتمد على المزارعين وغيرهم من الجهات العامة المعنية بالإبلاغ عن الأمراض المحتملة، ينظم بواسطة الكادر البيطري في المديرية. وترصد نشط بواسطة الكادر البيطري في المديرية. وكذا تدريب واستخدام عمال الصحة الحيوانية في المجتمع.وعمل حملات إعلامية عامة وخدمات الخطوط الساخنة. وطالبت بتحديد فرق مخصصة للمراقبة للقيام بالترصد الهادف/ المقصود بناء على نتائج تحليل المخاطر (كما تم بالنسبة لحمى الوادي المتصدع) بما في ذلك استخدام المسوحات بالعينة العشوائية والتقييم الريفي بالمشاركة.

منوهة بأن أفضل سياسة هي تلك التي تتسم بالمرونة بحيث تناسب مختلف أنظمة الإنتاج باستخدام مزيج من الأساليب المذكورة أعلاه. وأيا كان نظام الترصد الوبائي المستخدم فإنه لن يحقق الاستدامة دون توقع المُبلغ أن التبليغ سيتبعه مزيد من الأنشطة للتحري والسيطرة. وهذا يتطلب شبكة إبلاغ من القرية تمر عبر المحافظة ثم إلى المستوى المركزي. ووحدة للترصد الوبائي مجهزة ومدعومة بشكل جيد لمعالجة معلومات الترصد الوبائي والقيام بتحليل المخاطر وتخطيط الاستجابة ونقل المعلومات التي تم الحصول عليها إلى صناع السياسات وابلاغ الطاقم الصحي البيطري على مستوى المديرية والمنطقة وكذلك العاملين في مجال تربية الماشية بالنتائج. ووحدة متنقلة للتحريات البيطرية مجهزة بشكل جيد ومدعومة بمختبر بيطري متنقل وقادر على الاستجابة بصورة سريعة لإجراء تحريات ميدانية لمتابعة تقارير الترصد الوبائي. وعمل خدمة ميدانية بالأضافة إلى فرق استجابة على مستوى المحافظة والمستوى المركزي تستطيع القيام بأنشطة المعالجة والرقابة على مستوى المزرعة / القرية.

وفي ما يخص الترصد الميداني والمخبري اقترحت إيجاد شبكة ترصد ميداني كاملة الوسائل تغطي محافظات الجمهورية وإعادة التأهيل للكادر الحالي بما يتناسب والمهام الجديدة في مجال الترصد وجمع المعلومات. وتوظيف كادر بيطري وخاصة في المجالات التي تفتقر لهذا التخصص وفي تلك المحافظات التي لا يتوفر فيها كادر بيطري. إلى جانب العمل على أن تكون لدى الخدمات البيطرية في مجال السيطرة على الأوبئة القدرة على حشد التعاون بين جميع الجهات المعنية وجمع المعلومات والتوضيحات الوبائية بشأن الأمراض الرئيسية وعلى وجه الخصوص تطوير وتوسيع نطاق الاتصال لتدريب المساعدين الفنيين في مجال التعرف على الأمراض والتشخيص السريري. وكذا زيادة وعي المزارعين من خلال علم الأوبئة بالمشاركة والتي ستنفذها الفرق الميدانية عن طريق الارشاد اثناء جمع البيانات. وتنظيم التجار وزيادة وعيهم. وتحديد أثر وقوع المرض من خلال علم الوبائيات بالمشاركة. ودعت إلى إنشاء قائمة بالأمراض الواجب الابلاغ عنها ووضع آلية للابلاغ الذي يتطلب من مقدمي الخدمة في القطاع الخاص ابلاغ الخدمات البيطرية الحكومية. والعمل على ضمان التشخيص السريري والتأكيد المخبري وتنظيم الدعم المخبري لأنشطة الترصد الميداني.

لافتة إلى أهمية إعادة تأهيل وتقوية المختبر البيطري المركزي والمختبرات الإقليمية وتطوير بنيته التحتية وخاصة في مجالات إعادة تأهيل وتقوية المختبر البيطري المركزي كمختبر وطني ومرجعي أول في البلاد وتطوير بنيته التحتية وذلك لتقديم التشخيص السريع والمعتمد عليه لأمراض الثروة الحيوانية.واختبارات الرقابة النوعية على مدخلات الإنتاج وصحة الحيوان. والمساهمة في الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال صحة وانتاج الحيوان وفي تقديم خدمات تشخيصية مرجعية للقطاع الخاص.

وللحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات التشخيصية والمرجعية اقترحت تصنيف الخدمات المقدمة من المختبر البيطري المركزي بحسب فئات المستفيدين على النحو التالي:-الخدمات التشخيصية التي تخص مكافحة الأوبئة والمسوحات الميدانية والدراسات التي تقوم بها الدولة فيما يتعلق بالأمراض أو دراسات أخرى ذات علاقة في تحسين الإنتاج وصحة الحيوان وتقييم المخاطر تكون مجانية على نفقة الدولة. والخدمات التشخيصية لصغار المزارعين للحالات الفردية وغير الوبائية. مساهمة المزارعين في جزء من تكاليف الخدمات. والخدمات التشخيصية لمزارع التربية المكثفة للحيوانات ومزارع الدواجن المربى لأغراض تجارية وفحوصات مدخلات الإنتاج وصحة الحيوان المستوردة والمنتجة محليا تكون الفحوصات مقابل تغطية تكاليف التشغيل المترتبة على ذلك وأن تكون منافسة. وتوظف تلك المساهمة الشعبية في توفير بعض المحاليل والمواد وتحفز الكادر والتي ستؤثر بصورة إيجابية على تحسين الأداء والتميز في تقديم الخدمات.

وأضافت الاستراتيجية: إن التهديد الأكبر للحيوانات في اليمن تتمثل في الأمراض المنقولة عبر الحدود والتي تصل إلى اليمن عبر الحدود الدولية. ويتمثل الخطر الأعظم في الأمراض المنقولة عبر المواشي المستوردة من أفريقيا. بالاضافة إلى الدودة الحلزونية التي دخلت البلاد موخرا عبر الحدود الشمالية. والأمراض الأخرى المحتملة التي تم استيرادها هي: الحمى المتموجة (الأجهاض المعدي / البروسيلا) والالتهاب الشعبي البلوري في الماعز والأبقار، فيروس جدري الإبل والماعز، الجراب والقراد والأمراض التي تنتقل عن طريق القراد.

ولحماية اليمن ضد استيراد الأمراض من البلدان الأخرى، ولا سيما من أفريقيا شددت الإستراتيجية على ضرورة التفتيش، ترقيم الحيوانات (علامة توضع على الأذن) والتسجيل (بما في ذلك تاريخ الدخول) في قاعدة بيانات في ميناء الدخول. وتطوير مرافق الحجر الصحي حتى يمكن وضع المواشي المستوردة في مجموعات منفصلة في مرافق الحجر الصحي المحسنة. وكذا مراقبة وفحص الحيوانات المستوردة خلال فترة بقائها في مرافق الحجر الصحي، وادخال النتائج في قاعدة البيانات مع رقم بطاقة تعريف الحيوان (شريط الأذن) وتسجيل تاريخ الخروج من الحجر الصحي. والتفتيش في الأسواق مع الوصول إلى قاعدة البيانات، وتدوين أرقام بطاقات التعريف لتحديث قاعدة البيانات ومصادرة المواشي المستوردة التي لا تحمل بطاقة التعريف أو البيانات التي تم إدخالها إلى قاعدة البيانات بطريقة غير نظامية. وفي الوجهة النهائية (المسلخ أو وحدة تسمين أو في حالات عبور الحيوانات (الترانزيت) في العبور، نقطة التفتيش في الحدود) وتدوين رقم بطاقة التعريف (شريط الأذن) في قاعدة البيانات ومصادرة المواشي المستوردة التي لا تحمل بطاقة التعريف أو البيانات التي تم إدخالها إلى قاعدة البيانات بطريقة غير نظامية.

الجمارك تكثف جهودها لمواجهة حركة المسافرين خلال عيد الفطر

■ ،،صنعاء/سبأ

قالت مصلحة الجمارك إنها عملت على تكثيف وتحسين خدماتها الجمركية في جميع المنافذ ومنها البرية لمواجهة حركة المسافرين التي تشهد تدفقا متناميا خلال أيام الأعياد، على اعتبار أن تسيير الإجراءات في المنافذ يقتصر على الجمارك والجوازات إلى جانب الجهات التي تؤدي دورها القانوني في تسهيل حركة المسافرين".

وأشارت المصلحة في بيان لها تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه إلى أنها قامت بالتنسيق مع وزارة المغتربين بشأن ذلك، بموجب المهام المناطة بالمصلحة وتنفيذا لتوجيهات وزير المالية بضرورة تقديم أفضل الخدمات للإخوة المغتربين والمسافرين مستخدمي الخدمات الجمركية وخاصة أثناء الإجازات الرسمية ومنها إجازة عيد الفطر المبارك أعاده الله على اليمن بالخير والأمان والبركات وعلى جميع أقطار الأمة الإسلامية جمعاء.

وأهابت مصلحة الجمارك بجميع المسافرين وضع مقترحاتهم أو ملاحظاتهم في الصناديق المخصصة لذلك في المنافذ أو الإرسال عبر إيميلها لتصحيح الاختلالات والأخطاء التي قد يجدونها.

ارتفاع الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية إلى ٢,٣ مليار دولار

■ ،،خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة ٧,٣٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م .

وقال البنك المركزي اليمني: إن الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية تراجعت بنحو١٦٤ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٢م .

ولفت إلى أن الأصول الخارجية للبنوك ارتفعت إلى ٢٣٩٤ مليار دولار تعادل ٥١٢ مليار ريال مقابل ٢٢٣٠ مليون دولار تعادل ٤٧٦ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وكانت الأصول في نهاية العام الماضي ٢٠١١م نحو ٤٧٧ مليار ريال تعادل ٢٢٣٣ مليون دولار .

٢٤٥ مليون ريال رأس المال الاستثماري في الصناعة الإنشائية خلال الربع الأول

■ ،،خاص/الثورة

بلغ رأس المال الاستثماري في الصناعات الإنشائية خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٢م نحو ٢٤٥,٥ مليون ريال .

وأظهرت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري المسجل في هذه الصناعة يمثل ٠,٥٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري .

وتعد الصناعات الإنشائية الدينامو المحرك لعجلة التصنيع والتنمية في اليمن، بل انها تعتبر الركيزة الأساسية لإحداث نقلة نوعية، ذلك أن اليمن تجلس على كنوز ثمينة من الصخور الصناعية والإنشائية تفوق ربما الذهب الأسود والأصفر معاً.. غير أن هذه الثروات الواعدة ما تزال غير مستغلة الاستغلال الأمثل مما يحرم الاقتصاد اليمني من عوائد كبيرة قد تتجاوز المليارى دولار سنوياً وفقاً لتقديرات بعض الخبراء الدوليين.

وأظهرت العديد من الدراسات والمسوحات الجيولوجية وجود كميات كبيرة من الخامات المرتبطة بالصناعات الإنشائية من أهمها الرصاص، الزنك، الماس، الفضة، النيكل، الحديد، والتيتانيوم، هذا فضلاً عن الصخور الصناعية الأخرى كالجرانيت، الرخام، الحجر الجيري، الجبس، الملح الصخري، الأطيان الصناعية، الحجر الرملي السيلكي، الاسكوريا، الزيولايت، الفلدسبار، ورمال السليكا، بالإضافة إلى توفر مختلف أنواع أحجار البناء والزينة وبمواصفات عالية.

واستناداً إلى تلك الدراسات الجيولوجية فقد تم تحديد العديد من الفرص الاستثمارية في صناعات الاسمنت والحديد والسيراميك والجبس والزنك والرصاص وأحجار البناء والزينة وعدد من الصناعات الأخرى المرتبطة بالبناء والتشييد.